

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

إعداد

الباحث/ سليمان عادل يعقوب العبيدان

إشراف

د/ علاء الدين عبد العزيز فهمي عمر

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

أ.م. د/ ياسر إبراهيم داود

أستاذ مساعد بقسم الاقتصاد والمالية
ووكيل الكلية لشئون التعليم والطلاب
كلية التجارة – جامعة مدينة السادات

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

مستخلص

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية، والتعرف على أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية، وقد تكون مجتمع البحث من جميع العاملين بديوان المحاسبة الكويتي، وتكونت عينة البحث من (١٩١) عاملاً وعاملة، اعتمد البحث على المنهج الاستقرائي والمنهج الاستنباطي وتم استخدام الاستبانة كأداة للدراسة، وقد توصل الباحث للعديد من النتائج أهمها:

١- إن أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية جاء بمتوسط حسابي (3.59) وانحراف معياري (756). وبدرجة استجابة (عالية).

٢- إن أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية جاءت بمتوسط حسابي (3.26) وانحراف معياري (914). وبدرجة استجابة (متوسطة).

٣- إن المعوقات التي تحول دون قيام ديوان المحاسبة الكويتي بدوره في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية جاءت بمتوسط حسابي (3.32) وانحراف معياري (1.200) وبدرجة استجابة (متوسطة).

كلمات مفتاحية:- أثر - ديوان المحاسبة الكويتي- الفساد المالي والإداري

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

Abstract

This study aimed to determine the influence of activating the Kuwaiti Accounting Bureau Practices in reducing financial and administrative corruption in Kuwaiti Government Ministries, investigate the significant aspects of financial and administrative corruption in Kuwaiti Government Ministries. The study population included all employees in the Kuwaiti Audit Bureau. The study sample involved (191) male and female employees. The research used inductive and deductive methods and used the questionnaire as a study tool. The researcher concluded with several significant findings as follows:

1. The influence of activating Kuwaiti Audit Bureau Practices in reducing financial and administrative corruption in Kuwaiti Government Ministries came with arithmetic mean (3.59), standard deviation (.756), and a (high) response.
2. The significant aspects of financial and administrative corruption in Kuwaiti Government Ministries came with arithmetic mean (3.26), standard deviation (.914), and (medium) response.
3. The obstacles that prevent Kuwaiti Audit Bureau from its role in overcoming financial and administrative corruption in the Kuwaiti Government Ministries came with arithmetic mean (3.32), standard deviation (1,200), and (medium) response.

Keywords: Influence, Kuwaiti Audit Bureau, Financial and Administrative Corruption.

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

القسم الأول: الإطار العام للبحث

أولاً: مقدمة:

يظهر الفساد المالي والإداري في المؤسسات بسبب السلوكيات المنحرفة في القواعد المتعلقة بالعمل والإجراءات الإدارية لدى المسؤولين الإداريين، حيث يرتبط الفساد بالأنماط السلوكية السيئة لدى الأفراد لذا يعد ظاهرة سلبية يصبح من خلالها الفساد المالي والإداري ثقافة سائدة في المؤسسة، وهو ما أكده بارسمير وآخرون (Parsamehr et al., 2013) بأن الفساد المالي والإداري يظهر في تقديم التقارير غير الواقعية عن الأداء المؤسسي، والتميز العنصري في التعامل مع العملاء وسوء استخدام الموارد البشرية في المؤسسات وعدم الالتزام بالقواعد والاستخدام غير المصرح للممتلكات المؤسسية وعدم الامتثال للكفاءة في ممارسات التوظيف والترقيات، وعدم الالتزام بمهام العمل والتأخير في إنجاز الواجبات المهنية وزيادة معدل الأخطاء في المهام والوظائف الخاصة.

ومكافحة الفساد الإداري والمالي والحد منها هو الدور الذي يقوم به المراقبين الماليين من خلال برنامج شامل فعال لمكافحة الفساد، فتحقيق التكامل بين المراجعة الداخلية والحد من الفساد بالوزارات الكويتية يقوم على مجموعة من الاعتبارات وهي وجود تنظيم جيد، ووضع إدارة مستقلة للمراجعة الداخلية، وتوافر الكفاءات المهنية اللازمة لإدارة أنشطة المراجعة الداخلية (الميع، ٢٠٢٠).

كما يقوم ديوان المحاسبة بممارسة الرقابة الإدارية وتتوافر له صلاحيات التركيز على الأطراف التي ترتبط ببعض أوجه القصور التي تؤثر على الجوانب المالية والإدارية، ويمكن لديوان المحاسبة النظر في التقارير والمعلومات المالية والإدارية والبحث في التقارير عن المخالفات التي تؤثر على القضايا المالية والإدارية، ويراقب ديوان المحاسبة التعيينات والترقيات والإجازات والالتزام العاملين بساعات العمل الرسمية وفحص التقييمات والإنجازات والشكاوى لدى العاملين وفعالية القرارات الإدارية (Al Hayek, 2016).

فقد أشار العازمي (٢٠١٦) بأن ديوان المحاسبة الكويتي يعتبر هو الجهاز الرقابي الحكومي الذي ينفذ أعمال ومهام الرقابة على القطاعات الحكومية في دولة الكويت.

ويقوم ديوان المحاسبة الكويتي على إصدار التقارير السنوية لنتائج الفحص والمراجعة والتدقيق على تطبيق الميزانيات للوزارات والإدارات الحكومية، وتقدم لصاحب السمو ورئيس مجلس الأمة ورئيس مجلس الوزراء ووزير المالية في الموعد المحدد لهذا، كما يتم تقديم تقارير خاصة بالرقابة على مستويات الإدارة والاقتصاد للوزارات، والتحقق من مدة تطبيق الوزارة للمهام الموكلة لها وتحقيق أهدافها المطلوبة (الموقع الرسمي لديوان المحاسبة الكويتي، ٢٠٢٢).

ثانياً: مشكلة البحث:

يعاني ديوان المحاسبة الكويتي من أوجه قصور تؤدي إلى الفساد الإداري والمالي؛ فقد أشار الفضلي (٢٠١٦) إلى أن ديوان المحاسبة الكويتي يعاني من الكثير من الثغرات والقصور في أداء الجهات لأعمالها منها وأحياناً تكون الاستيضاحات التي يطرحها ديوان المحاسبة تحوي على مخالفات مالية قد تكون كبيرة.

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

كما أن تتفشى ظاهرة الفساد المالي بشكل خطير في جميع نواحي المجتمع الكويتي، فأصبح الوضع يتطلب أن يتكاتف جهود الجميع ومنها تفعيل دور ديوان المحاسبة الكويتي لمحاربة هذه التجاوزات في المؤسسات العامة بدولة الكويت (المعود، ٢٠١٦).

فقد ركز القانون الكويتي على يتمتع الأفراد العاملين داخل ديوان المحاسبة الكويتي بالاستقلالية، وذلك بهدف تعزيز قدرته على الحد من المخالفات، وذلك بتحديد العوامل التي تؤثر على ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من المخالفات في الجهات الخاضعة لنطاق رقابته في الكويت (العنزي، ٢٠١٨).

ومن ثم يمكن بلورة مشكلة البحث في ضوء مجموعة من التساؤلات الآتية:

(١) ما أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية؟

(٢) ما أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية؟

(٣) ما المعوقات التي تحول دون قيام ديوان المحاسبة الكويتي بدوره في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية؟

ثالثاً: الدراسات السابقة

تم تناول الدراسات السابقة من خلال المحاور الآتية:

- الدراسات التي تناولت دراسات تناولت كيفية تفعيل دور الأجهزة الرقابية على الوزارات والهيئات الحكومية.
- الدراسات التي تناولت دراسات تناولت كيفية الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري بالأجهزة الحكومية.
- الدراسات التي تناولت دور الأجهزة الرقابية في الحد من الفساد المالي والإداري.

وسيتناول الدراسات في كل محور وذلك على النحو الآتي:

- **الدراسات التي تناولت دراسات تناولت كيفية تفعيل دور الأجهزة الرقابية على الوزارات والهيئات الحكومية:-**

• دراسة (المطيري، ٢٠٢٠)

تمت الدراسة بعنوان "العوامل المؤثرة في فاعلية رقابة ديوان المحاسبة في ظل نظام المحاسبي الحكومي الإلكتروني في دولة الكويت"، واستهدفت الدراسة دراسة مستوى فاعلية رقابة ديوان المحاسبة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، والتعرف على مستوى النظام المحاسبي الحكومي الذي يتعامل معه مدققوا ديوان المحاسبة الكويتي بشكل عام من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، والكشف عن وجود تأثير للإجراءات الرقابية ولنظام الرقابة الداخلية وللمعايير المهنية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة، وتم تطبيق الدراسة على (٢٢٢) مدققاً من المدققين العاملين في ديوان المحاسبة في دولة الكويت، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: جاء مستوى فاعلية رقابة ديوان المحاسبة بدرجة متوسطة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وجاء مستوى النظام المحاسبي الحكومي الذي يتعامل معه

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

مدققوا ديوان المحاسبة الكويتي بشكل عام بدرجة مرتفعة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، ووجود تأثير إيجابي للإجراءات الرقابية ولنظام الرقابة الداخلية وللمعايير المهنية على فاعلية رقابة ديوان المحاسبة، وأوصت الدراسة بضرورة تشجيع الإدارة العليا في الديوان على تطبيق قواعد سلوك مهنية تمكن المدققين على العمل بمهنية واحترافية، وضرورة العمل على رفع مستوى فاعلية الرقابة التي يمارسها ديوان المحاسبة الكويتي على الجهات الخاضعة لرقابته.

• دراسة (Abbott et al., 2021)

تمت الدراسة بعنوان "هل تؤثر جودة نظام المراقبة لديوان المحاسبة على جودة المراجعة: الدليل من أخطاء تقارير المراجعة"، واستهدفت الدراسة التعرف على أثر جودة نظام المراقبة لديوان المحاسبة على جودة عملية المراجعة من خلال الكشف عن أخطاء تقارير المراجعة، واعتمدت الدراسة على المنهج الوثائقي القائم على مراجعة الأخطاء في تقارير المراجعة للكشف عن جودة نظام الرقابة في ديوان المحاسبة في الولايات المتحدة، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: تكشف أخطاء تقارير المراجعة عن مستوى الجودة في عملية المراجعة ومشكلات جودة نظام المراقبة وانخفاض جودة المراجعة في ديوان المحاسبة، وتستخدم أخطاء تقارير المراجعة باعتبارها مؤشر على جودة المراجعة في ديوان المحاسبة بشكل مستقل.

■ الدراسات التي تناولت دراسات تناولت كيفية الحد من ظاهرة الفساد المالي والإداري بالأجهزة الحكومية:-

• دراسة (Bechem, 2018):

تمت الدراسة بعنوان "الفساد في الكاميرون: الإدراك العام حول الدور والفاعلية لهيئات مكافحة الفساد المختلفة"، واستهدفت الدراسة الكشف عن الإدراك العام للدور والفاعلية لهيئات مكافحة الفساد المختلفة في الكاميرون، وتم تطبيق الدراسة على عينة مكونة من (٣٢٠) عامل في هيئات مكافحة الفساد الكاميرونية، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: تتمثل أسباب وجود الفساد في القصور في الشفافية وعدم توفير آليات المحاسبية الفعالة وعدم الشعور بآثار الفساد بشكل ملائم، وينتشر الفساد في المؤسسات التعليمية والشرطية والقضائية والمالية، وتتمثل الهيئات الأساسية في مكافحة الفساد في الهيئة القومية لمكافحة الفساد والمحكمة الجنائية الخاصة وديوان المحاسبة العالي في الدولة، ووجود درجة كبيرة من الإدراك العام للآثار السلبية للفساد وجهود الحكومة في القضاء عليه، في حين لا يدرك غالبية المشاركين دور هيئات مكافحة الفساد.

• دراسة (الظاهر وغلاب، ٢٠٢٠)

تمت الدراسة بعنوان "أخلاقيات العمل ودورها في مكافحة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية: دراسة تطبيقية في مديرية الضرائب بالمسيلة"، واستهدفت الدراسة دراسة مدى مساهمة الالتزام بأبعاد أخلاقيات العمل في الحد من الفساد المالي والإداري في مديرية الضرائب بالمسيلة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، وتم تطبيق الدراسة على (٣٠) موظفاً من الموظفين في مديرية الضرائب بالمسيلة، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: جاءت مساهمة الالتزام بأبعاد أخلاقيات العمل في الحد من الفساد المالي

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

والإداري في مديرية الضرائب بالمسيلة بدرجة عالية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة؛ حيث جاء في الترتيب الأول عبارة (يساهم الالتزام بالنزاهة والشفافية في الحد من الفساد المالي والإداري)، ويليه في الترتيب الثاني عبارة (يساهم الالتزام بالأمانة في الحد من الفساد المالي والإداري)، ويليه في الترتيب الأخير عبارة (يساهم الالتزام بالعمل كفريق في الحد من الفساد المالي والإداري)، وأوصت الدراسة بضرورة اختيار الموظفين الذين لهم علاقة بالمكلفين بالضريبة من ذوي الكفاءات والتعامل الحميد معهم، وحث الغرف التجارية والصناعية على إعداد خطط وبرامج لتوعية المكلفين بالضريبة بمخاطر الفساد وأسبابه وآثاره.

▪ الدراسات التي تناولت دور الأجهزة الرقابية في الحد من الفساد المالي والإداري:-

• دراسة (Bima & Ramadani, 2020):

تمت الدراسة بعنوان "مكان جهاز المجلس الرقابي وأثاره على هيئة القضاء على الفساد المؤسسي"، واستهدفت الدراسة تحليل مكانة المجلس الرقابي وأثاره على الجوانب المؤسسية المتعلقة ببيئة القضاء على الفساد، واعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي النوعي القائم على تحليل البحوث التي تناولت مكان هيئة القضاء على الفساد المؤسسي، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: يساعد القانون الجديد لهيئة القضاء على الفساد في اعتبار المجلس الرقابي جهاز مراقبة داخلي في المؤسسات، وعدم وجود صياغة واضحة لدور الجهاز الرقابي في هيئة مكافحة الفساد، ووجود تأثير للمجلس الرقابي على الجوانب المؤسسية لهيئة القضاء على الفساد فيما يتعلق بالاستقلالية المؤسسية والوظيفية.

• دراسة (Susastyo & Waluyo, 2021):

تمت الدراسة بعنوان "تعزيز هيئة القضاء على الفساد باعتبارها مؤسسة في طبيعة مؤسسات إنفاذ القانون المتعلقة بمكافحة الفساد في اندونيسيا"، واستهدفت الدراسة بحث تعزيز دور هيئة القضاء على الفساد باعتبارها مؤسسة لقيادة تنفيذ القانون حول مكافحة الفساد في اندونيسيا، واعتمدت الدراسة على المنهج الوثائقي القائم على مراجعة الأدبيات السابقة التي تتناول دور هيئة القضاء على الفساد في اندونيسيا، وأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: تلعب هيئة القضاء على الفساد دور هام في مكافحة الفساد الذي يمثل مشكلة داخل اندونيسيا، وينجح دور هيئة القضاء على الفساد في التغلب على مكافحة الفساد بسبب السلطة في إجراء البحث وإصدار القرارات والأحكام، ويوفر القانون بشكل فعال الدعم الكامل لجهود هيئة القضاء على الفساد لمكافحة الفساد في اندونيسيا، وتقوم الهيئة بتسجيل المحادثات وطلب المعلومات من المؤسسات المالية والمصارف حول الوضع المالي للمؤسسات التي بها أنشطة فساد وتقوم بحجب حسابات المؤسسات وتصدر قرارات إقالة قيادات المؤسسات وتطلب بيانات حول الأصول والنظام الضريبي للمؤسسة وتطلب مساعدة الجهات الشرطية في البحث عن جرائم الفساد.

• التعليق على الدراسات السابقة:

ويلاحظ من خلال استعراض الدراسات السابقة ما يلي:

١. من زاوية المجال: تمت أغلب الدراسات على دول أوروبية وبعض الدول العربية، وبالنسبة لدولة الكويت فعلى الرغم من وجود بعض الدراسات بها إلا أنه لا توجد

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

دراسة تناولت أثر ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية، لذا سوف يحاول الباحث تناول هذا الموضوع لسد الفجوة الموجودة في دولة الكويت.

٢. من زاوية هدف البحث: استهدفت أغلب الدراسات:

- التعرف على الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات الحكومية.
- التعرف على آليات الحد من الفساد المالي والإداري.
- تحديد ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي.

من زاوية ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة: يتميز البحث الحالي بأنه يركز على أثر ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية.

رابعاً: أهداف البحث:

استهدف هذا البحث تحديد أثر ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية وذلك سعياً نحو تحقيق الأهداف الفرعية الآتية:

- (١) التعرف على أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية.
- (٢) التعرف على أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية.
- (٣) التعرف على المعوقات التي تحول دون قيام ديوان المحاسبة الكويتي بدوره في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية.

خامساً: فروض البحث

تتمثل فروض البحث فيما يلي:

- (١) يوجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم عن أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية.
- (٢) توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية.
- (٣) توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول المعوقات التي تحول دون قيام ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية.

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

سادساً: أهمية البحث:

يمكن تناول أهمية البحث كما يلي:

١- الأهمية العلمية:

- العمل على تحديد أثر ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية.
- زيادة الاهتمام بالحد من الفساد المالي والإداري داخل ديوان المحاسبة الكويتي.

٢- الأهمية العملية:

- قد تهيئ نتائج هذا البحث الفرصة للجهات المعنية بتوفير ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي للحد من الفساد المالي والإداري.
- يقدم هذا البحث توصيات ومقترحات بحثية تفتح الأفق أمام الباحثين والمهتمين بعلم المحاسبة.

القسم الثاني: الإطار النظري

أولاً: مقومات الرقابة الفعالة للأجهزة الرقابية الحكومية:

تتضمن مقومات أنظمة الرقابة الفعالة كما حددها النعيمي (٢٠٢٠) فيما يلي:

١. توافر المعلومات.
٢. التوجه نحو الإنجاز.
٣. الموضوعية وإمكانية التطبيق.
٤. السهولة والبساطة والوضوح.
٥. الاقتصادية والكلفة المناسبة.

ثانياً: الدور الرقابي لديوان المحاسبة الكويتي

يمكن تحديد دور ديوان المحاسبة في المحافظة على الأموال العامة من خلال مراقبة التقارير السنوية والتي يشير من خلالها إلى المخالفات ثم يُترك القرار للسلطات التنفيذية والتشريعية؛ وهو ما أكد عليه شطناوي وحتاملة (٢٠١٥، ص. ٦١) بأن ديوان المحاسبة يتضح دوره الرقابي من وظيفته الرئيسية وهي الحفاظ على الأموال العامة، عن طريق المراقبة وتسطير ورصد هذا في مخرجاته التي تتمثل في التقارير الخاصة والسنوية، والتي يشير فيها بصورة واضحة إلى المخالفات والملاحظات والخلل، وبعد ذلك يُترك اتخاذ القرار لصاحب القرار، وهما السلطان التنفيذية والتشريعية، وهذا نظراً لأهمية التقارير الرقابية، فينبغي أن تكون تلك التقارير على أعلى درجة من الدقة والجودة والكفاءة المهنية، ومما يعزز دور الديوان هو حياديته واستقلاله الكاملة عن السلطتين التنفيذية والتشريعية وعنايته بالفكر المبتكر والعمل الجاد وسعيه المستمر إلى الحصول على أعلى الكفاءات من الموارد البشرية وتدريبها وتطويرها الدائم من خلال الدورات التدريبية الميدانية سواء في الخارج أو الداخل، وتبادل الخبرات مع مختلف أجهزة الرقابة.

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

ويتبين أن أبرز الجوانب الرقابية لديوان المحاسبة الكويتي كما أكد العفاسي (٢٠١٤، ص. ص. ١٩ - ٢٠):

(١) الرقابة على المال العام: إن الحفاظ على المال العام والتحقق من أنه يتم استخدامه بأحسن صورة يمثل هدفاً رئيسياً للرقابة، وذلك الأمر يعمل على تدعيم مفهوم المساءلة والشفافية، كما إنه يمكن أن يمثل حافزاً يعمل على الارتقاء بمستوى مهنة تدقيق الحسابات وتطويرها في القطاع الحكومي، ومن المؤكد أن مراقبة نفقات الدولة وإيراداتها وحساباتها المتنوعة يعلب دوراً كبيراً في منع ارتكاب أي مخالفات أو أن يتم الخروج عن القوانين والأنظمة التي تحكم تلك العمليات، والرقابة أيضاً تلعب دوراً مهماً في عملية تحسين الإدارة المالية مما يجعلها ذات فاعلية وكفاءة أكثر.

(٢) الرقابة على عمليات الخصخصة: إن عمل ديوان المحاسبة في ذلك المجال يهدف إلى التحقق من صحة استخدام المال العام بشكل فاعل وقانوني، وغالباً ما يساهم مدققو ديوان المحاسبة باعتبارهم مراقبين في اللجان الفنية والمالية، وهذا بغرض التحقق من عدالة تقييم أصول المؤسسات التي تخضع للخصخصة.

ثالثاً: طبيعة ومظاهر الفساد الإداري بالأجهزة الحكومية:

تختلف وتتعدد مظاهر الفساد الإداري داخل الأجهزة الحكومية، ومن ثم إن تحديده كيقاً وكماً يعد ضرب من ضروب المستحيل، كما إنه لا يمكن القضاء عليه أو السيطرة عليه بصورة تامة، ومن يريد الإصلاح مطلوب منه أن يتعامل مع أسباب الفساد ويعمل على محاربه في مهده والحد من انتشاره من خلال الاستعانة بمنهجية علمية شاملة؛ ومن مظاهر الفساد الإداري، كما أشار لها كافي (٢٠٢٠، ص. ص. ١٣-١٤)؛ كذلك هو ما اتفق عليه قذو (٢٠١٨، ص. ص. ٩٢-٩٣):

١. انتشار الوساطة والرشوة والمحسوبية في المؤسسات المختلفة.
٢. سوء التعيين والاختيار، بمعنى عدم وجود الفرد الملائم في مكانه الملائم.
٣. اعتماد التنظيم الإداري على مبادئ البيروقراطية.
٤. استخدام السلطة استخداماً سيئاً، وعدم توافر الرادع الفوري.
٥. شيوع ظاهرة قوة القرابة.
٦. عدم توافر مبدأ الشفافية في المعاملات، وعدم الاهتمام بتحقيق العدل بين أفراد المؤسسة الواحدة.
٧. أن يكون سلوك المدير ليس نزيهاً.
٨. عدم الاهتمام بتنفيذ الكثير من مبادئ الإدارة الفعالة.
٩. إن المناصب القيادية الإدارية يعتبرها الفرد المكلف تشريف لا تكليف.
١٠. الرشوة.
١١. الاختلاس.

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

١٢. استغلال الوظيفة من أجل تحقيق مصالح خاصة.

١٤. تخطي الحدود الوظيفية، والتي يأتي ضمنها الكثير من الأفعال مثل تفضيل الأفراد ذوي القربى والصلات في العقود والعمل على إحالتها إليهم، وتفضيل الأفراد ذوي القربى والصلات في التعيينات والوظائف، وإصدار القرارات الإدارية بغير التقيد بالقوانين والأنظمة.

القسم الثالث: الإجراءات المنهجية للبحث

أولاً: منهج البحث:

في سبيل التعرف على مشكلة البحث، وسعيًا نحو تحقيق أهدافه واختبار فروضه، اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والاستنباطي:

• **المنهج الاستقرائي:** وذلك من خلال دراسة تحليلية للدراسات العربية والأجنبية التي تناولت متغيرات البحث، بهدف تحديد أثر ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية من خلال إجراء بحث بالوزارات الحكومية الكويتية.

• **المنهج الاستنباطي:** يعتمد هذا المنهج على تحليل وتفسير نتائج البحث بهدف تحديد أثر ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية من خلال إجراء بحث بالوزارات الحكومية الكويتية.

ثانياً: مجتمع وعينة البحث

تكون مجتمع البحث من جميع العاملين بديوان المحاسبة الكويتي، وتكونت عينة البحث من (١٩١) عاملاً وعاملة.

الجدول رقم (١) الاستبيانات الموزعة والمستردة والصالحة للتحليل الإحصائي

الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستردة والصالحة للتحليل	النسبة المئوية المستردة والصالحة للتحليل الإحصائي للاستبيانات الموزعة
200	191	%95.5

ثالثاً: خصائص عينة البحث:

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لأفراد عينة البحث وتمثل في البيانات الديموغرافية التي تشمل:

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

توزيع أفراد العينة حسب متغيرات البحث:

الجدول رقم (٢) توزيع أفراد العينة حسب متغيرات البحث

النوع	التكرارات	النسب المئوية
ذكر	135	70.7%
أنثى	56	29.3%
المجموع	191	100%
المؤهل	التكرارات	النسب المئوية
بكالوريوس	120	62.8%
ماجستير	61	31.9%
دكتوراه	10	5.2%
المجموع	191	100%
سنوات الخبرة	التكرارات	النسب المئوية
أقل من 5 سنوات	105	55.0%
من 5 إلى 10 سنوات	56	29.3%
أكثر من 10 سنوات	30	15.7%
المجموع	191	100%

يتبين من الجدول السابق: أن أكبر نسبة حصل عليها توزيع أفراد العينة حسب النوع هي (70.7%)، والخاصة بـ(ذكر)، وأن أكبر نسبة حصل عليها توزيع أفراد العينة حسب المؤهل هي (62.8%)، والخاصة بـ(بكالوريوس)، وأن أكبر نسبة حصل عليها توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة هي (55.0%)، والخاصة بـ(أقل من 5 سنوات).

رابعاً: أداة البحث وإجراءات التحقق من صدقها وثباتها:

قام الباحث ببناء استبانة للكشف عن أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية.

وصف أداة البحث (الاستبانة):

وتم تحديد عبارات الاستبانة المكونة من (٢٠) عبارة وتم توزيعها وفقاً للمحاور المحددة، وتطبيقها على عينة استطلاعية مكونة من (٣٠) عاملاً وعاملة لتحديد صدق وثبات الأداة.

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

صدق الأداة وثباتها:

صدق الأداة:

(١) صدق المحكمين:

بعد الانتهاء من إعداد الاستبانة وبناء عباراتها، وعرضها على مجموعة من المحكمين المختصين للتحقق من مدى فاعلية الأداة وتحقيقها لأهداف البحث. وذلك للتأكد من مدى ارتباط كل عبارة من عباراتها بالمحور الذي تنتمي إليه، ومدى وضوح كل عبارة وسلامة صياغتها اللغوية وملائمتها لتحقيق الهدف الذي وضعت من أجله، واقتراح طرق تحسينها وذلك بالحذف أو بالإضافة أو إعادة الصياغة أو غير ما ورد مما يرونه مناسباً، وبعد استعادة النسخة المحكمة من المحكمين وفي ضوء اقتراحات بعض المحكمين أعاد الباحث صياغة الاستبانة؛ حيث تم حذف وإعادة صياغة بعض العبارات في الاستبانة وذلك فيما اتفق عليه أكثر من (٨٠٪) من السادة المحكمين، وبذلك أصبحت الاستبانة في شكلها النهائي بعد التأكد من صدقها الظاهري مكونة من (٢٠) عبارة مقسمة على ثلاث محاور.

(٢) صدق الاتساق الداخلي لأداة البحث:

تم حساب صدق الاتساق الداخلي بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة والدرجة الكلية للمحور التي تنتمي إليه العبارة من محاور استبانة أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية جاءت جميعها دالة إحصائياً عند مستوى دلالة (0.01)، وجاءت جميع قيم معاملات الارتباط قيم دالة حيث تراوحت في المحور الأول: أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية بين (**0.532-**.765)، تراوحت في المحور الثاني: أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية بين (**0.626-**.790)، وتراوحت في المحور الثالث: المعوقات التي تحول دون قيام ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية بين (**0.775-**.845).

ثبات الأداة:

تراوحت قيم معاملات الثبات لمحاور الاستبانة بين (0.802-0.907). وتشير هذه القيم من معاملات الثبات إلى صلاحية الاستبانة للتطبيق وإمكانية الاعتماد على نتائجها والوثوق بها.

خامساً: الأساليب الإحصائية:

بناء على طبيعة البحث والأهداف التي سعى الباحث إلى تحقيقها، تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) واستخراج النتائج وفقاً للأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل كرونباخ ألفا، واختبار (T-test)، وتحليل التباين الأحادي، ومعادلة المدى.

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

القسم الرابع: نتائج البحث ومناقشتها

أولاً: مناقشة نتائج أسئلة البحث:

١. عرض وتحليل نتائج السؤال الأول الذي نص على: ما أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارة المحور الأول: أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية، ومن ثم ترتيب هذه العبارات تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل عبارة، ويبين ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (٣): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
١	تبني سياسة صارمة للمحاسبة عند ثبوت واقعة رشوة داخل أحد الوزارات.	3.43	1.509	١٢	عالية
٢	العمل على تحسين دخل كافة العاملين بالوزارات بشكل سنوي.	3.74	1.412	٣	عالية
٣	تنظيم الندوات الثقافية والدينية داخل كافة الوزارات للتوعية حول الرشوة وعواقبها الأخلاقية والعقائدية.	3.51	1.641	٩	عالية
٤	استقطاب وتوظيف الكوادر الجديدة على أساس الكفاءة بشكل موضوعي وعلمي.	3.48	1.521	١٠	عالية
٥	بحث الخلفية الاجتماعية لكافة المتقدمين للعمل بالوزارات للتأكد من حالات القرابة الأسرية من عدمها.	3.47	1.521	١١	عالية
٦	الانتقال للاعتماد بشكل أكبر على نظم الحكومة الإلكترونية باستخدام الشبكة العنكبوتية والإنترنت.	3.53	1.457	٦	عالية
٧	تفعيل دور المراقب الداخلي بشكل أكبر لمتابعة حالات إهدار المال العام.	3.58	1.452	٥	عالية
٨	يفرض العقوبات الصارمة على من يثبت قيامه بإهدار المال العام مثل الإحالة للتحقيق القانوني الفوري.	3.51	1.552	٧	عالية
٩	تفعيل دور الوعاظ وخطباء المساجد ورجال الدين في نشر الوازع الديني حول أهمية الحفاظ على موارد مؤسسات الدولة.	3.82	1.384	١	عالية
١٠	التعاون مع الأجهزة الرقابية المتخصصة في مراجعة البيانات المالية للكشف عن حالات التلاعب والغش.	3.51	1.576	٨	عالية
١١	الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية والتأكد من موثوقيتها.	3.76	1.404	٢	عالية
١٢	مراعاة التشريعات والقوانين والتفديدها أثناء إعداد التقارير المالية.	3.71	1.605	٤	عالية
المتوسط العام		3.59	.756		عالية

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للمحور الأول: أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

جاء بمتوسط حسابي (3.59) وانحراف معياري (0.756) وبدرجة استجابة (عالية) ويعزو ذلك إلى أهمية ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي وأثر تفعيلها في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية، حيث يقوم ديوان المحاسبة الكويتي باستقطاب وتوظيف الكوادر الجديدة على أساس الكفاءة بشكل موضوعي وعلمي، وتفعيل دور المراقب الداخلي بشكل أكبر لمتابعة حالات إهدار المال العام، وتعاونهم مع الأجهزة الرقابية المتخصصة في مراجعة البيانات المالية للكشف عن حالات التلاعب والغش، إلى جانب اعتماد ديوان المحاسبة الكويتي على المعايير المحاسبية الدولية لإعداد التقارير المالية والتأكد من موثوقيتها.

اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (Susastyo & Waluyo, 2021)، والتي أشارت إلى أن تلعب هيئة القضاء على الفساد دور هام في مكافحة الفساد الذي يمثل مشكلة داخل اندونيسيا، وينجح دور هيئة القضاء على الفساد في التغلب على مكافحة الفساد بسبب السلطة في إجراء البحث وإصدار القرارات والأحكام.

٢. عرض وتحليل نتائج السؤال الثاني الذي نص على: ما أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارة المحور الثاني: أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية، ومن ثم ترتيب هذه العبارات تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل عبارة، ويبين ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (٤): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
١٣	تتعدد حالات التهرب الضريبي للعاملين بالوزارات الحكومية الكويتية.	3.18	1.617	٤	متوسطة
١٤	توجد العديد من حالات اختلاس الأموال بالوزارات الحكومية الكويتية.	3.25	1.593	٣	متوسطة
١٥	الغياب المتعمد للتسلسل الواضح للسلطات والمسؤوليات داخل الوزارة.	3.28	1.544	٢	متوسطة
١٦	تعارض الاختصاصات والتداخل بينها داخل الوزارة لتفادي تحمل المسؤولية.	3.32	1.575	١	متوسطة
	المتوسط العام	3.26	.914		متوسطة

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للمحور الثاني: أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية جاء بمتوسط حسابي (3.26) وانحراف معياري (0.914) وبدرجة استجابة (متوسطة) ويعزو ذلك إلى أنه على الرغم من وجود فساد مالي وإداري في وزارات الحكومة الكويتية، إلا أنه لم يكن إلى حد كبير، بسبب المحاولات

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

المستمرة للحكومة لمحاربة هذا الفساد على اختلاف أنواعه الإداري والمالي من حالات التهرب الضريبي وحالات اختلاس الأموال، ويرجع ذلك إلى اختلاف معدلات هذا الفساد واختلاف أشكال وآليات النضال والسيطرة في المجتمعات المختلفة اعتماداً على استعداد المجتمع لإدارة حقيقية للتغيير والإصلاح.

اتفقت نتيجة الدراسة الحالية مع نتيجة دراسة (Bechem, 2018)، والتي أشارت إلى أنه ينتشر الفساد في المؤسسات التعليمية والشرطية والقضائية والمالية، وتتمثل الهيئات الأساسية في مكافحة الفساد في الهيئة القومية لمكافحة الفساد والمحكمة الجنائية الخاصة وديوان المحاسبة العالي في الدولة، ووجود درجة كبيرة من الإدراك العام للآثار السلبية للفساد وجهود الحكومة في القضاء عليه، في حين لا يدرك غالبية المشاركين دور هيئات مكافحة الفساد.

٣. عرض وتحليل نتائج السؤال الثالث الذي نص على: ما المعوقات التي تحول دون قيام ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لعبارة المحور الثالث: المعوقات التي تحول دون قيام ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية. ومن ثم ترتيب هذه العبارات تنازلياً حسب المتوسط الحسابي لكل عبارة، ويبين ذلك الجدول التالي:

الجدول رقم (٥): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد العينة حول المعوقات التي تحول دون قيام ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

الرقم	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	درجة الاستجابة
١٧	غياب الدعم الحكومي اللازم لتعزيز دور ديوان المحاسبة الكويتي.	3.30	1.683	٣	متوسطة
١٨	غياب الشفافية في الإفصاح عن البيانات المالية والإدارية بالوزارات الحكومية الكويتية.	3.36	1.619	١	متوسطة
١٩	ضعف كفاءة القائمين على تفعيل دور ديوان المحاسبة الكويتي.	3.34	1.630	٢	متوسطة
٢٠	ضعف المخصصات المالية للقائمين على تفعيل دور ديوان المحاسبة الكويتي.	3.27	1.644	٤	متوسطة
المتوسط العام		3.32	1.200		متوسطة

يتبين من الجدول السابق: أن المتوسط العام للمحور الثالث: المعوقات التي تحول دون قيام ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية جاء بمتوسط حسابي (3.32) وانحراف معياري (1.200) وبدرجة استجابة

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

(متوسطة) ويمكن تفسير ذلك إلى وجود بعض المعوقات التي تمنع ديوان المحاسبة الكويتي للحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية، من حيث غياب الدعم الحكومي اللازم لتعزيز دور ديوان المحاسبة الكويتي، وضعف كفاءة القائمين على تفعيل دور ديوان المحاسبة الكويتي، إلى جانب وجود بعض القصور في المخصصات المالية للقائمين على تفعيل دور ديوان المراقبين الماليين وديوان الكويتي.

ثانياً: فروض البحث:

١. التحقق من صحة الفرض الأول والذي نص على: يوجد اختلافات ذات دلالة

إحصائية بين آراء المستقصى منهم عن أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، واختبار (ت) (T-test) للتعرف على عن الفروق الإحصائية:

- النوع:

تم استخدام اختبار (ت) (T-test) للتعرف على الفروق الإحصائية لمتغير النوع على النحو التالي:

الجدول رقم (٦): المتوسطات، والانحرافات المعيارية، وقيم (ت)، لدلالة الفروق بين آراء أفراد العينة حول أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية تعزى لمتغير النوع

المحاور	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
المحور الأول: أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية	ذكر	135	3.54	.783	-1.307	189	.193	غير دال
	أنثى	56	3.70	.681				

يتبين من نتائج الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط درجات أفراد عينة البحث حول أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير النوع، ويعزو ذلك إلى أن رؤية جميع مفردات عينة الدراسة حول أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية لا تختلف باختلاف أنواعهم سواء ذكور أم إناث، حيث أن جميعهم على دراية كاملة بأهمية تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في مواجهة الفساد المالي والإداري بأشكاله وأنواعه المختلفة بالوزارات الحكومية الكويتية.

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

- المؤهل:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق الإحصائية على النحو التالي:

الجدول رقم (٧): تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لدلالة الفروق بين آراء أفراد العينة حول أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير المؤهل

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المحور الأول: أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية	بين المجموعات	.138	2	.069	.119	.887
	داخل المجموعات	108.565	188	.577		
	المجموع	108.703	190	--		

يتبين من نتائج الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط درجات أفراد عينة البحث حول أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير المؤهل، ويعزو ذلك إلى أن رؤية جميع مفردات العينة حول أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية لا تختلف باختلاف مؤهلاتهم العلمية فجميعهم على وفاق لأثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي الايجابي في التصدي لحالات الفساد المالي والإداري المختلفة بالوزارات الحكومية الكويتية.

- سنوات الخبرة:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق الإحصائية على النحو التالي:

الجدول رقم (٨): تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لدلالة الفروق بين آراء أفراد العينة حول أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المحور الأول: أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية	بين المجموعات	1.003	2	.502	.876	.418
	داخل المجموعات	107.700	188	.573		

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
الحكومية الكويتية	المجموع	108.703	190	--		

يتبين من نتائج الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط درجات أفراد عينة البحث حول أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، ويعزو ذلك إلى أن رؤية جميع أفراد العينة حول أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية لا تختلف باختلاف سنوات خبرتهم وخدمتهم في المجال المحاسبي حيث يدرك جميعهم أهمية تفعيل ديوان المحاسبة الكويتي في مواجهة الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية وتأثيره الإيجابي على مواجهته.

٢. التحقق من صحة الفرض الثاني والذي نص على: توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، واختبار (ت) (T-Test) للتعرف على عن الفروق الإحصائية:

- النوع:

تم استخدام اختبار (ت) (T-Test) للتعرف على الفروق الإحصائية لمتغير النوع على النحو التالي:

الجدول رقم (٩): المتوسطات، والانحرافات المعيارية، وقيم (ت)، لدلالة الفروق بين آراء أفراد العينة حول أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية تعزى لمتغير النوع

المحاور	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
المحور الثاني: أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية	ذكر	135	3.23	.916	-.693	189	.489	غير دال
	أنثى	56	3.33	.913				

يتبين من نتائج الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط درجات أفراد عينة البحث حول أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير النوع، ويعزو ذلك إلى أن رؤية جميع العاملين بديوان المحاسبة الكويتي لا تختلف حول باختلاف النوع سواء ذكور أو إناث،

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

وذلك لإدراكهم جميعاً بوجود فساد مالي وإداري في الوزارات الحكومية الكويتية، وأن الفساد الإداري والمالي يُعتبر من أخطر صور الفساد الموجودة على الإطلاق.

- المؤهل:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق الإحصائية على النحو التالي:

الجدول رقم (١٠): تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لدلالة الفروق بين آراء أفراد العينة حول أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير المؤهل

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المحور الثاني: أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية	بين المجموعات	3.050	2	1.525	1.842	.161
	داخل المجموعات	155.621	188	.828		
	المجموع	158.671	190	--		

يتبين من نتائج الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط درجات أفراد عينة البحث حول أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير المؤهل، ويعزو ذلك إلى أن جميع مؤهلات العاملين بديوان المحاسبة الكويتية لا تختلف رؤيتهم حول مظاهر الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية، حيث يدرك جميعهم اختلاف معدلات الفساد وأشكاله وصوره المتنوعة والطرق والأساليب المتبعة للحد منها ومواجهتها.

- سنوات الخبرة:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق الإحصائية على النحو التالي:

الجدول رقم (١١): تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لدلالة الفروق بين آراء أفراد العينة حول واقع أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المحور الثاني: أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية	بين المجموعات	1.448	2	.724	.866	.422
	داخل المجموعات	157.223	188	.836		

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
	المجموع	158.671	190	--		

يتبين من نتائج الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط درجات أفراد عينة البحث حول أهم مظاهر الفساد المالي والإداري في الوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، ويعزو ذلك إلى أن جميع أفراد عينة الدراسة رغم اختلاف سنوات خبرتهم وخدمتهم في مجال المحاسبة، وهم على دراية بأبرز مظاهر الفساد المالي والإداري في وزارات الحكومة الكويتية، حيث يتعاونوا فيما بينهم ويستفيدوا من خبرات بعضهم البعض لاكتشاف ومواجهة حالات الفساد القائمة بالوزارات الحكومية الكويتية.

٣. التحقق من صحة الفرض الثالث والذي نص على: توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء المستقصى منهم حول المعوقات التي تحول دون قيام ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية.

وللتحقق من صحة هذا الفرض تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova)، واختبار (ت) (T-test) للتعرف على عن الفروق الإحصائية:

- النوع:

تم استخدام اختبار (ت) (T-test) للتعرف على الفروق الإحصائية لمتغير النوع على النحو التالي:

الجدول رقم (١٢): المتوسطات، والانحرافات المعيارية، وقيم (ت)، لدلالة الفروق بين آراء أفراد العينة حول المعوقات التي تحول دون قيام ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية تعزى لمتغير النوع

المحاور	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة
المحور الثالث: المعوقات التي تحول دون قيام ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية	ذكر	135	3.28	1.207	-0.663	189	.508	غير دال
	أنثى	56	3.41	1.190				

يتبين من نتائج الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط درجات أفراد عينة البحث حول المعوقات التي تحول دون قيام ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير النوع، ويعزو ذلك إلى أن رؤية جميع مفردات العينة حول المعوقات التي تحول

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

دون قيام ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية لا تختلف باختلاف متغير توعمهم سواء ذكور أو إناث، فجميعهم يواجهوا الصعوبات والتحديات التي تمنعهم من مواجهة حالات الفساد المالي والإداري التي توجد في الوزارات الحكومية الكويتية.

- المؤهل:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق الإحصائية على النحو التالي:

الجدول رقم (١٣): تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لدلالة الفروق بين آراء أفراد العينة حول المعوقات التي تحول دون قيام ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير المؤهل

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المحور الثالث: المعوقات التي تحول دون قيام ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية	بين المجموعات	1.298	2	.649	.448	.639
	داخل المجموعات	272.288	188	1.448		
	المجموع	273.586	190	--		

يتبين من نتائج الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط درجات أفراد عينة البحث حول المعوقات التي تحول دون قيام ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير المؤهل، ويعزو ذلك إلى أن كافة المؤهلات العلمية لجميع أفراد العينة لا تختلف رؤيتهم حول المعوقات التي تحول دون قيام ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية، حيث أن جميعهم على دراية كاملة بكم ما يواجههم من صعوبات وتحديات تعرقل خطتهم لمواجهة حالات الفساد المالي والإداري.

- سنوات الخبرة:

تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) للتعرف على الفروق الإحصائية على النحو التالي:

الجدول رقم (١٤): تحليل التباين الأحادي (One Way Anova) لدلالة الفروق بين آراء أفراد العينة حول المعوقات التي تحول دون قيام ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
المحور الثالث: المعوقات التي	بين المجموعات	4.713	2	2.357	1.648	.195

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

المحاور	مصدر التباين	مجموع مربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	الدلالة الإحصائية
تحول دون قيام ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية	داخل المجموعات	268.873	188	1.430		
	المجموع	273.586	190	--		

يتبين من نتائج الجدول السابق: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين متوسط درجات أفراد عينة البحث حول المعوقات التي تحول دون قيام ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية وفقاً لمتغير سنوات الخبرة، ويعزو ذلك إلى أن جميع العاملين بديوان المحاسبة الكويتي بمختلف سنوات خبرتهم وخدمتهم بديوان المحاسبة الكويتي لا تختلف رؤيتهم حول المعوقات التي تحول دون قيام ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية، حيث أن الصعوبات تواجه جميع العاملين في مواجهتهم لكافة حالات الفساد المالي والإداري الموجودة بالوزارات الحكومية دون استثناء أياً من العاملين.

ثالثاً: توصيات البحث:

- ضرورة العمل على إعداد تقرير مشترك بين هيئة الرقابة المالية وديوان المحاسبة الكويتي بشأن تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- ضرورة تشجيع الإدارة العليا على تطبيق قواعد السلوك المهني التي تسمح للمراجعين بالعمل بمهنية واحترافية.
- ضرورة العمل على رفع مستوى فاعلية الرقابة التي يمارسها ديوان المحاسبة الكويتي على الكيانات الخاضعة لسيطرته.
- الحاجة إلى قيام هيئات الرقابة في ديوان المحاسبة بفصل الاختصاصات بحيث يتم تحديد مهام كل هيئة رقابية بشكل واضح وصريح.
- ضرورة المشاركة الفعالة بين مؤسسات الرقابة ومؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد في المؤسسات العامة في الكويت.
- تبني سياسات مكافحة الفساد لنشر مفاهيم النزاهة والشفافية في مؤسسات الدولة.
- ضرورة التشجيع على وجود مشاركة فاعلة لمؤسسات المجتمع المدني في وضع السياسات المتعلقة بمكافحة الفساد الإداري والمالي.

رابعاً: مقترحات البحث:

- إجراء دراسة مستقبلية عن الدور الفعال لمشاركة الأجهزة الرقابية والسلطات التنفيذية في مكافحة ظاهرة الفساد في الكويت.
- إجراء دراسة مستقبلية عن أثر تفعيل ممارسات المراقبين الماليين على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

مراجع البحث

المراجع العربية:

الطاهر، ميمون؛ غلاب، فاتح. (٢٠٢٠). أخلاقيات العمل ودورها في مكافحة الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية: دراسة تطبيقية في مديرية الضرائب بالمسيلة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، ٢٨(٤)، ٢٠٧-١٩١.

العازمي، أحمد حسين علي. (٢٠١٦). مدى التزام ديوان المحاسبة الكويتي بالمبادئ الأساسية للرقابة المالية للأنتوساى. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، الأردن.

العنزي، جراح عبد علي. (٢٠١٨). الدور الرقابي لجهاز المراقبين الماليين الكويتيين وفعاليتها في الحد من المخالفات المالية: دراسة حالة. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، الأردن.

الفضلي، باسل أحمد. (٢٠١٦). أثر الرقابة المالية لديوان المحاسبة الكويتي على أداء الجهات الخاضعة لرقابته. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، الأردن.

قدو، ياسر محمد سعيد. (٢٠١٨). الحماية الجنائية للمال العام وأسباب الفساد وسبل المكافحة والعلاج: دراسة تطبيقية. القاهرة: المركز العربي للنشر والتوزيع.

كافي، مصطفى يوسف. (٢٠٢٠). الإصلاح والتطوير الإداري بين النظرية والتطبيق. سوريا: دار ومؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.

المطيري، أسامة مدلول أبو هلبية. (٢٠٢٠). الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في دولة الكويت: دراسة مقارنة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (٥١)، ٣٤٩-٤١٠.

المعوي، عبدالعزيز سعيد عبدالعزيز. (٢٠١٦). تفعيل دور مدققي ديوان المحاسبة الكويتي في الحد من التجاوزات المالية في المؤسسات الحكومية العامة. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة آل البيت، الأردن.

الموقع الرسمي لديوان المحاسبة الكويتي. (٢٠٢٢). أنواع التقارير الرقابية. تم الدخول على الموقع بتاريخ: ٢٣/٣/٢٠٢٢م، المتاح على الرابط التالي: <https://www.sab.gov.kw//sabweb/pages/paragraph.aspx?ID=/A=wuy3cCHtloVjACTzGP71YTXZ+Av3k/clQvvG+Znjg>

الميع، خالد غانم علي فلاح. (٢٠٢٠). دور جودة المراجعة الداخلية في تفعيل قواعد الحوكمة كمرتكز للحد من الفساد المالي والإداري: دراسة تطبيقية بوزارة الإسكان الكويتية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، ١١(٢)، ٣٠-١.

النعيمي، صلاح عبد القادر. (٢٠٢٠). الإدارة. عمان: دار اليازوري العلمية.

أثر تفعيل ممارسات ديوان المحاسبة الكويتي على الحد من الفساد المالي والإداري بالوزارات الحكومية الكويتية

المراجع الأجنبية:

- Abbott, L., Buslepp, W. L., Marquardt, B. B., & Merrell, S. (2021). Does an Audit Office's Quality Control System Impact Audit Quality? Evidence from Audit Report Errors. **Evidence from Audit Report Errors (August 1, 2021)**.
- Al Hayek, M. A. (2016). The Relationship Between the Size of Regulatory Outputs and Regulatory Taskspracticed by the Jordanian Audit Bureau and the Achieved Affluence of the State's Public Treasury Through the Bureau's Efforts. **Research Journal of Finance and Accounting**, 7(22), 76-88.
- Bechem, E. E. (2018). Corruption in Cameroon: Public Perception on the Role and Effectiveness of the Different Anti-Corruption Agencies. **Review Pub Administration Manag**, 6(235), 2.
- Bima, M. R., & Ramadani, R. (2020). Position of Supervisory Board Organ and Its Implications for the Institutional Corruption Eradication Commission. **Law Reform**, 16(2), 179-197.
- Parsamehr, N., Ramzanpour, P., Nasiri, N., Zarabi, M., Shad, N. A., Mohammad Alizadeh, S., & Hozni, S. (2013). Organizational and Managerial Factors Affecting Corruption of Administrative-Financial In Government Organizations. **Arabian Journal of Business and Management Review (Nigerian Chapter)**, 1(5), 29-34.
- Susastyo, D. A., & Waluyo, B. (2021). Strengthening The Corruption Eradication Commission as an Institution at The Forefront of Law Enforcement on Corruption in Indonesia. **International Journal of Social Science And Human Research**, 4(9), 2399-2405.